

Distr.: General  
7 November 2002  
Arabic  
Original: English

## المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣

٢٠-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، نيويورك

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

### تقديم المساعدة إلى ميانمار

### مذكرة من مدير البرنامج

موجز

يتضمن هذا التقرير النتائج والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي خلصت إليها بعثة دولية مستقلة مؤلفة من عضوين لتقييم مبادرة التنمية البشرية في ميانمار، اضطلع بها وفقا للمبادئ التوجيهية المحددة في مقرري المجلس التنفيذي ١٤/٩٨ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ و ١٥/٢٠٠١ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويلاحظ مدير البرنامج أنه منذ أن تلقى المجلس في دورته العادية الأولى المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ تقريراً عن بعثة التقييم السابقة لمبادرة التنمية البشرية: (أ) وافق المجلس على مرحلة رابعة لمبادرة التنمية البشرية في مقرره ١٥/٢٠٠١ وفقاً للمقترحات المقدمة في الوثيقة DP/2001/27؛ و (ب) استُكمل تنفيذ سبعة من المشاريع العشرة المشمولة في المرحلة الثالثة لمبادرة التنمية البشرية وأعقبها مشروع للتنمية المجتمعية المتكاملة في إطار المرحلة الرابعة للمبادرة؛ و (ج) رُحِّل أيضاً إلى المرحلة الرابعة لمبادرة التنمية البشرية المشاريع المتبقية المتعلقة بالتمويل المتناهي الصغر؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ورعاية المصابين بهما، والتنمية المجتمعية في البلدات النائية.

ويلاحظ مدير البرنامج كذلك ما يلي: (أ) اضطلع ببعثة تقييم مبادرة التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ في الفترة أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٢؛ و (ب) قدم الممثل المقيم تقريراً شفويًا أوليًا عن النتائج الرئيسية التي انتهت إليها البعثة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٢. ووجدت البعثة إجمالاً أن جميع مشاريع مبادرة التنمية البشرية يُضطلع بها على نحو مطابق تماماً للأحكام ذات الصلة من مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ ومقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٨. ووجدت البعثة أيضاً أن الأثر العام للمشاريع على المستفيدين كان إيجابياً جداً وشجع على المشاركة والتفاعل بقوة من جانب المجتمعات المحلية، مما أدى إلى تحسين قدرات هذه المجتمعات على إدارة شؤونها بنفسها. وأبرزت البعثة أيضاً بعض القضايا والتحديات الاستراتيجية، التي قد يرغب المجلس في النظر فيها لأغراض التنفيذ في إطار المرحلة التالية لمبادرة التنمية البشرية. والنص الكامل لتقرير بعثة التقييم المستقلة متاح لدى طلبه من أمانة المجلس التنفيذي.

#### العناصر المقترحة لاتخاذ مقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يقوم بما يلي: (أ) أن يحيط علماً بالوثيقة DP/2003/3 والتقرير المقدم من بعثة التقييم المستقلة الموفدة إلى ميانمار، وبخاصة القضايا والتحديات الاستراتيجية المبينة في ذلك التقرير؛ و (ب) أن يطلب إلى مدير البرنامج أن يحيط علماً بنتائج بعثة التقييم المستقلة وأن يضعها موضع التنفيذ خلال المرحلة الرابعة المقبلة لمبادرة التنمية البشرية.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٣-١	أولا - المعلومات الأساسية والهدف .....
٥	١٣-٤	ثانيا - المرحلة الثالثة لمبادرة التنمية البشرية، من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى أيار/مايو ٢٠٠٢
٥	٤	ألف - مقدمة .....
٦	٥	باء - التقييم الذي أجرته البعثة المستقلة .....
٧	١٣-٦	جيم - تأثير مشاريع مبادرة التنمية البشرية .....
٩	١٧-١٤	ثالثا - الدروس المستفادة التي يمكن الاسترشاد بها في عمليات البرمجة المقبلة .....
١٠	٢٣-١٨	رابعا - القضايا والتحديات الاستراتيجية .....
١٢	٢٥-٢٤	خامسا - توصيات البعثة المستقلة .....

## أولا - المعلومات الأساسية والهدف

١ - منذ عام ١٩٩٣، نفذ المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ميانمار وفقا للمبادئ التوجيهية المحددة في مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ ومقررات المجلس التنفيذي ١/٩٦ و ١٤/٩٨ و ١٥/٢٠٠١. وطبقا لهذه المقررات، تخصص الموارد لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة والاحتياجات البشرية الأساسية في ميانمار وتوجه توجيهها واضحا إلى البرامج التي يكون لها تأثير مستدام على مستوى القواعد الشعبية في مجالات الرعاية الصحية الأساسية، والبيئة، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتدريب والتعليم، والأمن الغذائي. ويتم صوغ المشاريع وتنسيقها داخل إطار معنون "مبادرة التنمية البشرية". وتم تنفيذ المرحلة الأولى للمبادرة (١٥ مشروعا) في الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٤ ونهاية عام ١٩٩٦. وشمل تمديد المرحلة الثانية ١٠ مشاريع، انتهت في أواخر عام ١٩٩٩. واستُهلّت مشاريع المرحلة الثالثة للمبادرة في أواخر عام ١٩٩٩ عملا بمقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٨. واستكملت سبعة من مشاريع المرحلة الثالثة للمبادرة في شباط/فبراير ٢٠٠٢ وسيعقبها مشروع للتنمية المجتمعية المتكاملة. وسيُرحل هذا المشروع، هو والمشاريع الثلاثة المتبقية، إلى المرحلة الرابعة للمبادرة.

٢ - ووافق المجلس التنفيذي، في مقرره ١٥/٢٠٠١، على مواصلة تمويل الأنشطة في القطاعات المحددة سابقا في مقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ والتي أعاد المجلس التنفيذي تأكيدها لاحقا في مقرريه ١/٩٦ و ١٤/٩٨. وأذن المجلس لمدير البرنامج بالموافقة على تمديدات المشاريع، على أساس كل مشروع على حدة، بما قدره ٢٢ مليون دولار من التمويل الأساسي (هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية)، ولكن على ألا يتجاوز ذلك ٥٠ مليون دولار في حالة توافر تمويل إضافي من الموارد الأخرى (غير الأساسية) للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. وفي مقرره ١٤/٩٨، طلب المجلس التنفيذي أيضا إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس، بصفة سنوية، تقريرا عن التقدم المحرز والتحديات الماثلة في مجال تنفيذ أنشطة مشاريع مبادرة التنمية البشرية. وبناء على ذلك، تقدم إلى المجلس في دورته الحالية النتائج التي توصلت إليها البعثة المستقلة الأخيرة من التقييم الذي أجرته لمبادرة التنمية البشرية في الفترة أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٣ - واستجابة للمقررين ١٤/٩٨ و ١٥/٢٠٠١، يتضمن هذا التقرير النتائج والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي خلصت إليها بعثة دولية مستقلة للتقييم مؤلفة من عضوين، تمت في الفترة الممتدة من ١٨ أيار/مايو إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في ميانمار. وشمل الاستعراض الفترة الممتدة من شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠، الذي أُجريت فيه عملية التقييم

الأخيرة، إلى نهاية شهر أيار/مايو ٢٠٠٢. وهذه هي الفترة الختامية للمرحلة الثالثة لمبادرة التنمية البشرية (انظر مقرر المجلس التنفيذي ١٤/٩٨). وقامت البعثة بدراسة المسائل العامة لمبادرة التنمية البشرية، والتحديات والفرص التي صودفت في تنفيذ أنشطة المشاريع، والعقبات التي توجد على المستوى التنفيذي. وقام عضوا البعثة أيضا باستعراض الاستراتيجيات التنفيذية المخططة للمرحلة الرابعة للمبادرة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ووضعوا توصيات بشأنها. وشملت المسائل الرئيسية التي عالجتها البعثة ما يلي: (أ) مسألة ما إن كانت التوجيهات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي تُتبع بدقة؛ و (ب) مسألة ما إن كانت المشاريع، في حالة توافر الموارد، قد عالجت المسائل الحرجة التي تؤثر على التنمية البشرية في ميانمار، بما في ذلك الحد من الفقر المدقع، وحماية البيئة وتجديدها، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمن الغذائي، والتدريب والتعليم، والرعاية الصحية الأولية؛ و (ج) قياس الأثر العام للأهداف الرئيسية الثلاثة لمبادرة التنمية البشرية، وهي تلبية الاحتياجات الأساسية، وزيادة العمليات التشاركية على مستوى القرية، وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية وغيرها من الفئات المستهدفة؛ و (د) تحديد ما إن كانت إجراءات وآليات الرصد والتقييم الملائمة قائمة ومؤدية لوظائفها في إطار المرحلة الثالثة للمبادرة؛ و (هـ) مسألة ما إن كانت التدابير المقترحة في إطار المشاريع الجديدة (المرحلة الرابعة للمبادرة) ملائمة وكافية لتحقيق الأهداف الرئيسية الثلاثة لمبادرة التنمية البشرية.

## ثانيا - المرحلة الثالثة لمبادرة التنمية البشرية، من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى أيار/مايو ٢٠٠٢

### ألف - مقدمة

٤ - ظلت جميع مشاريع مبادرة التنمية البشرية تصاغ وتنفذ على نحو يتقيد تقيدا صارما بمقرر مجلس الإدارة ٢١/٩٣ ومقررات المجلس التنفيذي ١/٩٦ و ١٤/٩٨ و ١٥/٢٠٠١. وبناء على مجموعة من المعايير المحددة، نُفذت مشاريع في المنطقة الجافة، وولاية شان الجنوبية، ودلتا أياواردي، وفي الولايات الحدودية النائية راخين وتشين وكاتشين. واستُهدفت ٢٣ وحدة بلدية من الوحدات البلدية الكائنة في المناطق الجغرافية المنتقاة والبالغ مجموعها ٣٢٤ وحدة، وذلك للاضطلاع فيها بمبادرات مشاريعية. وتركز مشاريع مبادرة التنمية البشرية على أشد سكان المناطق الريفية فقرا. ووفقا لنتائج دراسات استقصائية أُجريت لمدى الفقر، أُختيرت بعض القرى والتوابع القروية (مجموعة إدارية من القرى المجاورة) لتنفيذ المبادرات المشاريعية. وتقدم المساعدة في المتوسط لحوالي ٢٠ في المائة من التوابع القروية للوحدة البلدية

المشاريعية النموذجية، وإن كان الائتمان المتناهي الصغر يغلب أن يغطي نطاقاً أوسع من القرى. وصُنفت مشاريع مبادرة التنمية البشرية في مجموعات تركز على ثلاثة مواضيع رئيسية كما يلي: (أ) مجموعة واحدة تغطي الاحتياجات الإنسانية الأساسية في مجالات الرعاية الصحية الأولية، والإمداد بمياه الشرب والمرافق الصحية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية المصابين بهما، والتعليم الابتدائي؛ و (ب) مجموعة ثانية من المشاريع موجهة إلى المجالات الأخرى ذات الأولوية، وهي الأمن الغذائي، ووقف تدهور البيئة الطبيعية، وإدارة الدخل، وأنشطة التمويل المتناهي الصغر؛ و (ج) مجموعة ثالثة تغطي الأنشطة المشاريعية التي تنفذ في المناطق الحدودية النائية، في إطار نهج موحد لإدارة المناطق. وقد وصل تأثير مبادرة التنمية البشرية حتى الآن إلى ٤ في المائة تقريباً من سكان البلد البالغ عددهم ٤٨ مليون نسمة.

## باء - التقييم الذي أجرته البعثة المستقلة

٥ - خلصت البعثة إلى أن مشاريع مبادرة التنمية البشرية على وجه الإجمال متطابقة تماماً مع الأحكام ذات الصلة لمقررات مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي. ويتسم العمل في القطاعات الحرجة الخمسة المعينة في مقررات مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي، بالتركيز القوي على أفقر قطاع من قطاعات السكان الريفيين المقيمين داخل الوحدات البلدية المختارة البالغ عددها ٢٣ وحدة. وتبين أن التأثير العام على المستفيدين تأثير إيجابي جداً من حيث أنه يلبي عديداً من أهم احتياجاتهم الضرورية. وهناك نسبة مئوية كبيرة من القرى التي تستهدفها مبادرة التنمية البشرية اكتسبت حالياً القدرة على الاستمرار معتمدة على نفسها خارج إطار مشاريع المبادرة. وأبرزت البعثة أيضاً بعض المنجزات الرئيسية للمرحلة الثالثة للمبادرة في حالة كل مشروع على حدة، وأبرزت أيضاً الدروس الرئيسية المستفادة التي يمكن أن يسترشد بها في عمليات البرمجة المقبلة. ويُنبت البعثة أيضاً بعض التحديات الاستراتيجية التي تواجه المبادرة والقضايا الحرجة التي تواجه التنمية البشرية في ميانمار. وتم بعد ذلك صوغ هذه التحديات والقضايا، ووفرت صياغاتها تلك مدخلات مفيدة في المناقشات التي دارت بين عضوي البعثة والمكتب القطري بشأن تخطيط وإنجاز المرحلة الرابعة للمبادرة. ولاحظت البعثة أيضاً أن عملية الانتقال من المرحلة الثالثة للمبادرة إلى مرحلتها الرابعة قد أُدبرت بقدر كبير جداً من الترتيب والتنظيم عن طريق وزع أفرقة صغيرة لإنجاز عملية الانتقال في كل وحدة من الوحدات البلدية المشاريعية.

## جيم - تأثير مشاريع مبادرة التنمية البشرية

٦ - على صعيد المنجزات الكبيرة للمشاريع المشمولة في المرحلة الثالثة لمبادرة التنمية البشرية، لوحظ أن جميع المشاريع قد أنجزت بنجاح، وأن معظمها قد تجاوز الأهداف أو الغايات المحددة له، وأن جميعها قد أنجز في حدود الميزانية.

٧ - وفي مجال الرعاية الصحية الأولية، نُفذ على نطاق واسع تدريب على "الرعاية الذاتية" في ٣٧٠٠ قرية، شمل حوالي ٣٨٧ ٠٠٠ من النساء/الأسر المعيشية في الوحدات البلدية الإحدى عشرة المشمولة بالمبادرة. ونُفذت أيضا سلسلة من برامج التدريب لـ ١٥ ٠٠٠ من القيادات القروية، ومجموعات المتطوعين الجدد، والعاملين الصحيين على مستوى المجتمع المحلي، وموظفي الرعاية الصحية الأساسية، وسكان القرى، لتمكين هؤلاء من تفهم الخدمات المجتمعية وإدارتها على نحو أفضل. ودُعمت هذه الأنشطة كذلك بفضل التمويل الذي تم عن طريق ٢٩٧ من المشاريع الصغرى المتعلقة بالمرافق الصغيرة للبنية الأساسية وتوفير اللوازم والمعدات الصغيرة للمراكز الصحية القروية.

٨ - وفي مجال توفير المياه والمرافق الصحية للمجتمعات المحلية، كان هناك تركيز أكبر على بناء القدرات. فقد نُظمت ونُفذت برامج تدريبية مكثفة للقرى لمساعدة سكانها على تنفيذ وتشغيل وصيانة الشبكات القروية المملوكة للمجتمعات المحلية للإمداد بالمياه والمرافق الصحية. ونُظمت أيضا حلقات للتدريب على إدارة المخاطر من أجل القرى المعرضة للأخطار، وأعدت أدلة ومواد تدريبية بشأن مراقبة نوعية المياه وتشغيل وصيانة مرافق الإمداد بالمياه والمرافق الصحية. وقارب عدد القرى التي استفادت من المبادرات المشاريعة في هذا القطاع ٢٤٠٠ قرية.

٩ - ولا يزال مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل الآلية الأساسية التي يتصدى عن طريقها للجوانب المتعددة الأبعاد لهذا المرض وعواقبه. ويقدر معدل الإصابة في هذا البلد بنسبة ٠,٣٤ في المائة من السكان. وقد أحدث المشروع زيادة كبيرة في الوعي على الصعيد الوطني بخطورة هذه القضية ونتائجها، عن طريق التعاون الوثيق مع الإدارات الفنية في الوزارات. وتم بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وضع خطة استراتيجية مشتركة للأمم المتحدة للتعامل على نحو أوسع نطاقا مع القضايا المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد. ويستهدف المشروع حاليا نسبة تقارب ٢ في المائة من المصابين بالفيروس/الإيدز، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالاحتياجات الهائلة في البلد. وعن طريق الإدارة الاستراتيجية لما لديه من موارد محدودة، ساعد المشروع كذلك على تنمية القدرة

المؤسسية والروابط مع منظمات المجتمع المدني. وعزز المشروع أيضا القدرات الفنية للمنظمات المجتمعية فيما يتعلق بالوقاية من الفيروس/الإيدز ورعاية المصابين بهما. وتركز أنشطة المشروع على ثلاثة مجالات ذات أولوية، هي: (أ) أنشطة الاتصال الرامية إلى تغيير السلوك؛ و (ب) أنشطة المعالجة والرعاية المتعلقة بالفيروس/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي؛ و (ج) مبادرات رسم السياسات وتعبئة الموارد.

١٠ - وعلى مدار المراحل الثلاث لمبادرة التنمية البشرية، تلقى ٨٠ في المائة من جميع المدارس الابتدائية في الوحدات البلدية الإحدى عشرة المشمولة بالمبادرة مساعدات من أجل تطوير البنية الأساسية على نطاق صغير. وتمثل هذه النسبة حوالي ٦٣٠ مدرسة و ٣٠ من المراكز التعليمية المجتمعية. وشملت أنشطة المساعدة الفنية في قطاع التعليم ما يلي: إعداد المناهج الدراسية؛ وتوفير اللوازم المدرسية مثل الكتب المدرسية؛ وتقديم الدعم لرابطات الآباء/المعلمين؛ وتوفير التعليم غير النظامي لصغار السن والبالغين غير المتحقين بالمدارس؛ وتنفيذ دورات لمحو الأمية للمتطوعين القرويين. وأنشأ المشروع أيضا نظاما للمعلومات للإدارة التعليمية يغطي جميع الوحدات البلدية.

١١ - ويغطي مشروع الائتمانات المتناهية الصغر ١١ وحدة بلدية في ثلاث مناطق جغرافية في البلد. وما برحت المنظمات غير الحكومية الدولية الثلاث المشاركة في التنفيذ، وهي منظمة غرامين من بنغلاديش، ومنظمة الوكالات الخاصة المتعاضدة من الولايات المتحدة، وفريق البحوث والتبادل التكنولوجي من فرنسا، تُنجز أهداف المشروع بل وتتجاوزها في بعض الأحيان. وفي حين أن كل منظمة من هذه المنظمات غير الحكومية الدولية قد اعتمدت منهجيات مختلفة للإيجاز، فإن أنشطتها تنسق عن طريق منتديات/حلقات عمل بشأن التمويل المتناهي الصغر. وتم حتى الآن توفير وسائل الائتمان والادخار المتناهية الصغر في ٣٨٧ قرية وأصبحت تغطي ١٠٠.٠٠٠ أسرة معيشية، بمعدل مسجل للتغطية يبلغ ٩٨,٥ في المائة.

١٢ - وتركز مشاريع الأمن البيئي والغذائي الثلاثة على التدهور البيئي في المنطقة الجافة وولاية شان ومناطق الدلتا. وتواصل هذه المشاريع تحسين التكنولوجيات والقدرات من أجل زيادة الإنتاج والدخل في المناطق الريفية. وتيسر هذه المشاريع أيضا توفير الائتمان المتناهي الصغر للزراع وغيرهم من الفئات الضعيفة. وتبين من دراسة تقييمية وتقديرية لعينة قدرها ٤٥ قرية في المنطقة الجافة أن ٨٠ في المائة من القرى المشمولة بمبادرة التنمية البشرية قد بلغت مرحلة الاعتماد على الذات والنضج. ومن الواضح في ولاية شان الجنوبية أن المشروع قد حسّن أسباب المعيشة في المجتمعات المحلية. وضمن أشد القرى فقرا، استُهدفت ٦٠٥ قرية في هذه الولاية التي توجد فيها أربعة مستجمعات للمياه ذات أهمية حاسمة على



المستوى الوطني ومعرضة لخطر كبير. وتم تدريب سكان القرى بشكل مستفيض على ممارسات مكافحة تحات التربة وحفظ الموارد الطبيعية. وشمل التدريب أيضا تقنيات محسنة لإيجاد نظم متكاملة لتغذية النبات. ونتيجة للاهتمام المتزايد لدى سكان القرى بصون وحفظ البيئة الطبيعية، أصبحت الأسر المعيشية تستخدم كلها تقريبا أفراناً للطهي ذات كفاءة وقودية، مما خفف من ضخامة الطلب على خشب الوقود للأغراض المنزلية. وفي دلتا أياوواردي، استُهدف قطاع واسع من الأسر المعيشية الضعيفة في ٣٤٣ قرية (حوالي ١٥٠ ٢٨ أسرة معيشية) في إطار مبادرات بيئية موسعة تتراوح من التدريب على ممارسات التسويق والشراء إلى الزراعة المائية وتربية الماشية على نطاق صغير وإلى أنشطة الحفظ الحراجية.

١٣ - أما مشروع التنمية المجتمعية في الوحدات البلدية النائية فيعمل في ١٠ من هذه الوحدات في مناطق الحدود الشمالية والشمالية الغربية المعزولة في ميانمار، أي في ولايات راخين الشرقية وتشين وكاتشين. وعن طريق اتباع نهج متكامل بدرجة عالية، وسّع المشروع نطاق تغطيته فأصبح يشمل أكثر من ١٢٦ ٥٠٠ شخص يعيشون في ٢٥٧ قرية. وتشمل أنشطة المشروع إدراج الدخل لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، والتمويل المتناهي الصغر، والأمن الغذائي، ومشاريع البنية الأساسية الصغيرة. وتم تعبئة حوالي ١٠ ٢٩ من جماعات الاعتماد المجتمعي على الذات، تمثل ٧٦ في المائة من مجموع الأسر المعيشية المستهدفة. ومهد المشروع الطريق أيضا أمام إمكانية القيام على الفور بتوسيع نطاق الأنشطة لدى انسحاب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تعكف حاليا على إعادة العائدين إلى ديارهم في ولاية راخين الشمالية. وتم إعداد برنامج أكثر شمولاً لتقديم المساعدة التي تستهدف تلبية الاحتياجات الأساسية لهذه المنطقة، ولكنه بانتظار الموافقة عليه من جانب السلطات الوطنية.

### ثالثا - الدروس المستفادة التي يمكن الاسترشاد بها في عمليات البرمجة المقبلة

١٤ - أبرزت البعثة خلال مناقشة وتخطيط المرحلة الرابعة لمبادرة التنمية البشرية بعض الدروس الرئيسية المستمدة من التجربة السابقة لمبادرة التنمية البشرية، ووضعت على أساسها توصيات معينة تتضمن مزيداً من التوجيه للمساعدات المقدمة مستقبلاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البلد. وينبغي أن يلاحظ أن التوصيات التالية قد وُضعت بعد رصد دقيق أيضاً للحالة العامة للقطاع الريفي/الزراعي وللتدهور السريع والواسع النطاق في المناطق الريفية.

١٥ - وينبغي إيلاء أولوية عليا لتنمية قطاع المزارع الصغيرة. ويمكن لهذا القطاع أن يستفيد من اعتماد أساليب أوسع نطاقا للإنجاز البرنامجي عن طريق تحسين التنمية الزراعية، مع تركيز الموارد المناسبة على مكافحة الخطر الشديد المتمثل في تزايد الجوع والفقر في المناطق الريفية.

١٦ - وقد نجح عنصر الائتمان المتضمن في مشاريع مبادرة التنمية البشرية في تشجيع الاستثمار والتنمية، وخصوصا في مجالي الأمن البيئي والغذائي. وبالنظر إلى الرابطة الجوهرية القائمة بين الائتمان والاستثمار، ينبغي مواصلة هذا النوع من التعاون في إطار المرحلة الرابعة لمبادرة التنمية البشرية، ولا سيما فيما يتعلق بمشاريع التنمية المجتمعية المتكاملة والائتمان المتناهي الصغر، التي تنطوي على قيمة أساسية أيضا بالنسبة للقطاع الإنتاجي.

١٧ - وقد بينت التجربة السابقة أن تحسين البنية الأساسية الريفية يمكن أن يعود بفائدة هائلة على التنمية الريفية. وتشمل المجالات ذات الأولوية في هذا السياق عناصر البنية الأساسية اللازمة لحماية البيئة، مثل السدود الصغيرة، وهياكل مكافحة تحات التربة، والحراثة المجتمعية. ويغلب على هذه الأعمال طابع الكثافة العالية للأيدى العاملة ويمكن الاضطلاع بها خلال "مواسم الركود الريفي". ويمكن لهذه الأعمال أن تساهم في زيادة دخول الأسر وأن تحدث في الوقت نفسه زيادة كبيرة في غلال السنوات المحاصيلية المتعاقبة عن طريق التحسينات البيئية.

## رابعاً - القضايا والتحديات الاستراتيجية

١٨ - من المؤكد أن المراحل الثلاث السابقة من مبادرة التنمية البشرية قد استفادت من تعمق الفهم لمدى تعقد حالة التنمية البشرية في ميانمار. بيد أن نسبة صغيرة جدا من سكان المناطق الريفية (الذين يشكلون ٦٥ في المائة من سكان البلد) هي التي استفادت من مبادرة التنمية البشرية. ويواجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا التحدي المتمثل في تكرار تطبيق النهج الناجحة التي اتبعت حتى الآن في إطار مبادرة التنمية البشرية بحيث تصل الفائدة إلى عدد من الوحدات البلدية البالغ مجموعها ٣٢٤ وحدة في هذا البلد يتجاوز الثلاث والعشرين وحدة التي شملتها المبادرة. وقد أدركت البعثة أن هذه مهمة هائلة بالنظر إلى قيود التمويل، وقدمت من ثم مقترحات يمكن أن تركز عليها مبادرة التنمية البشرية خلال المرحلة التالية.

١٩ - وسعيا إلى تحقيق المزيد من التغطية والكفاءة في جهود الحد من الفقر، يمكن جعل المبادرات على مستوى المناطق أكثر من كونها على مستوى القرى، كما هو الحال في الوقت الراهن. كما أن هذا سيمكن مبادرة التنمية البشرية من تقديم الخدمات التقنية إلى جميع

القرى في منطقة جغرافية أو إيكولوجية بأكملها. ويلزم أيضا النظر في آليات الإنجاز الملائمة للتوصل إلى نهج أكثر توحدا وتكاملا.

٢٠ - ومن أجل إدامة تأثير جهود الحد من الفقر، تهتم مبادرة التنمية البشرية بالطرق التي يمكن بها توسيع عملية التنمية البشرية أفقيا (بحيث تشمل قرى ووحدات بلدية أخرى) ورأسيا إلى المستويات العليا لمنظومات الدعم، مثل الإدارات الحكومية والسلطات الإدارية والأسواق الأوسع نطاقا. ومن الأمثلة الجيدة في هذا المجال النجاح الذي أحرزه مشروع التمويل المتناهي الصغر، الذي وضع نهجا معقولا لأنشطته. ولا تزال توجد تحديات فيما يتعلق بضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على جماعات وشبكات توفير الائتمان/الادخار عن طريق إقامة صلات تربطها بمنظومات الدعم الأكبر نسيبا في البلد، إذا أُريد للخدمات المالية أن تستند وأن تتجاوز الإطار الزمني لمبادرة التنمية البشرية.

٢١ - ولا توفر بيئة الاقتصاد الكلي الحافز اللازم لتنويع نظم الزراعة بتوجيهها إلى المحاصيل الأعلى قيمة. ويلزم من ثم انتهاز سياسات إصلاحية كي يتمكن البلد من تحقيق النمو على نحو سريع ومنصف. وما لم يتم ربط التقدم المحرز على صعيد القواعد الشعبية ببيئة تمكينية على مستوى السياسات، سيتعثر هذا التقدم في نهاية المطاف. وينبغي أن يترافق مع التقدم المحرز في مجال السياسات الوطنية الرئيسية التي تؤثر على رفاه القطاع الريفي العمل على بناء القدرات الضرورية لإجراء البحوث والتحليلات لسياسات التعاون في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وداخل البلد. وفي حين أن عملية استعراض القطاع الزراعي وتقييم الفقر المقترح أن يقوم بها البرنامج الإنمائي ستساعد على ذلك في الأجل الطويل، فإن هناك حاليا حاجة أكثر إلحاحا إلى تحليل السياسات الذي يمكن أن يساعد على تنمية القدرة في مجال تخطيط السياسات. وسيستلزم هذا القيام بزيارات ميدانية وإسهام القواعد الشعبية في عملية صوغ السياسات والحوار مع المجتمعات المحلية بشأن القضايا التي تؤثر على رفاهها.

٢٢ - وهناك أيضا حاجة ماسة إلى تكملة الجهود الطويلة الأمد والقصيرة الأمد بحيث يمكن مجابهة الصدمات المفاجئة. فتقديم المساعدة إلى الفقراء في تحقيق الأمن الغذائي يعني أيضا تقليل درجة تعرضهم للمخاطر الأخرى مثل اعتلال الصحة والصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، ومعاونتهم على مجابهة الصدمات المعاكسة لدى حدوثها. والكوارث الطبيعية والصدمات المفاجئة يمكن أن تهدد على نحو خطير الأمن الغذائي لكثير من فقراء البلد. ويلزم عند وقوع كوارث في الوحدات البلدية التي تتلقى المساعدة من مبادرة التنمية البشرية أن يكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع يمكنه من الاستجابة على وجه السرعة لمجابهة الأزمات التالية لوقوع الكوارث ولمنع حدوثها.

٢٣ - وعملا على تحقيق التأثير المستدام لأنشطة مبادرة التنمية البشرية، يجب أن يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجا أكثر مرونة في المرحلة التالية يتيح له استطلاع الطرق التي يمكن بها تكبير الأنشطة وتوسيع نطاق تأثيرها واستخدام آليات السياسات لمساعدة الفقراء. وسيؤثر هذا بدوره تأثيرا إيجابيا على بعض القضايا الحاسمة الأوسع نطاقا التي تجابه التنمية البشرية في البلد.

## خامسا - توصيات البعثة المستقلة

٢٤ - لاحظت البعثة أن الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية في ميانمار آخذة في التدهور بقدر من السرعة يمكن أن يجعل الصدمات أكثر حدة وتواترا على مستوى الأسرة المعيشية والقرية، ثم على نطاق أوسع على مستوى المجتمعات المحلية والولايات. وقد سبب هذا الوضع مزيدا من التدهور في معيشة الفقراء، خصوصا بالنظر إلى أن القطاع الريفي/الزراعي في ميانمار يمثل حوالي ٦٥ في المائة من عدد السكان. كما أن الأنشطة الاقتصادية المضطلع بها على مدى العقد الماضي ركزت أساسا على الاستخراج الكثيف للموارد الموجودة في المناطق الريفية وليس على الاستثمار في التنمية المستدامة لتلك المناطق. وهذا التدهور البيئي، مقترنا بارتفاع معدل الزيادة السكانية البالغ ٢,٢ في المائة سنويا، سيؤثر تأثيرا إضافيا على الاقتصاد الريفي من جراء انخفاض إنتاجية المزارع وانخفاض الدخل وزيادة الصدمات الطبيعية وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. وسيؤدي هذا بداهة إلى تكثيف وتفاقم مستوى الفقر الذي تعانيه الأسر الريفية. وبعد أن أخذت البعثة هذا الأمر في الاعتبار، وضعت التوصيات التالية بغية تنفيذها في إطار مشاريع المرحلة الرابعة لمبادرة التنمية البشرية:

(أ) تخفيفا لحدة الأزمة المحتملة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والفقر في المناطق الريفية، ينبغي إيلاء أولوية عليا لزيادة الأمن الغذائي وإيرادات المزارع/الدخول الريفية.

(ب) ينبغي تخصيص جزء من ميزانيات المشاريع لبرامج "النقد مقابل العمل"، التي ينبغي أن تنفذ لفترات تتراوح من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر في السنة في المناطق المنكوبة بالفقر المدقع، في أوقات عدم كفاية إيرادات المزارع ونفاد المدخرات. ويلزم تخطيط حافظة مؤلفة من مشاريع صغيرة وكثيفة في اليد العاملة للبنية الأساسية الريفية/البيئية يمكن أن تكون مرتفعة العائد، وجعل هذه المشاريع جاهزة للتنفيذ السريع حسب الاقتضاء. وقد بدئت عملية كهذه بالفعل في إطار المشروع السابق للتنمية المجتمعية للوحدات البلدية النائية، المشمول في المرحلة الثالثة لمبادرة التنمية البشرية.

(ج) ينبغي أن يبادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إبلاغ مجتمع المانحين الدولي بصورة استباقية بالحالة البالغة الخطورة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد وبالحاجة الهائلة إلى تقديم تعزيزات ضخمة من التمويل الإضافي للمساعدة في التصدي لهذا الوباء، الذي يتفشى تفشياً سريعاً في ميانمار.

(د) ينبغي إيلاء أولوية عليا لمشروع التمويل المتناهي الصغر بحيث يتم العمل مع السلطات المالية والسلطات الأخرى في الولايات على وضع واعتماد تشريعات بهذا الصدد من جانب الحكومة. وهذا سيتيح لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر المماثلة للمؤسسات العاملة حالياً بنجاح في إطار مشروع مبادرة التنمية البشرية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تعمل في جميع أنحاء البلد. كما أن أنشطة الائتمان المتناهي الصغر يمكن أن تفيد مجموعة أوسع نطاقاً من فئات المستعملين، على سبيل المثال في قطاعات الزراعة وتربية الماشية ومصادر الأسماك.

(هـ) ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يشرع على وجه الاستعجال في وضع الترتيبات المتعلقة بتنفيذ الدراسة الاستقصائية الشاملة المتكاملة المخططة للأسر المعيشية واستعراض القطاع الزراعي. وفي هذا الصدد، لاحظت البعثة أن وثائق المشروع قد أعدت إعداداً جيداً وزودت بخطط واضحة للتصميمات، وأنها جاهزة للتنفيذ. بيد أن تعزيز التنسيق مع الحكومة والمانحين المهتمين بالأمر سيكون أمراً ضرورياً إذا أريد لهذه الاستعراضات أن تحقق أهدافها بوصفها مصادر مهمة لجمع البيانات من أجل التصدي لحالة الفقر من منطلق السياسات.

(و) أوصي بقوة بأن يدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطة للحد من المخاطر وتوقيها في جميع المجالات المشاركة لمبادرة التنمية البشرية عن طريق نُظم أكثر منهجية للتنبيه/الإعلام المبكر. وينبغي أن يحدد البرنامج الإنمائي أيضاً المصادر المهمة للمعلومات اللازمة لتتبع حالات الطوارئ، وأن يضع إجراءات للاستجابة الغوثية لمعالجة حالات الطوارئ، وأن يستطلع الطرق التي يمكن بها تعزيز التعاون مع الوكالات الحكومية المختصة بالتصدي للكوارث على مستوى الوحدات البلدية.

(ز) عملاً على إيجاد تفهم ووعي أفضل بحالة الفقر العاجلة والمتدهورة في البلد، اقترحت البعثة ندب موظفين من الإدارات المعنية بالزراعة والحراجه للعمل بصفة شركاء تقنيين في قطاعات مبادرة التنمية البشرية ذات الصلة.

٢٥ - ووفقاً للمأذون به في مقرر المجلس التنفيذي ١٥/٢٠٠١ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يوجد أمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التحدي والفرصة المتمثلان في زيادة الأموال المتاحة للمشاريع عن طريق الحصول على مساهمات من مانحين آخرين. وفيما يتعلق بوضع استراتيجية لتعبئة الموارد غير الأساسية، رأت البعثة وجوب إبراز الاحتياجات ذات الأولوية للمناطق الجغرافية الجديدة.

---